

الإحصاء الفلسطيني يصدر دراسة إحصائية حول مقارنة الأنشطة الصناعية 2004-1999

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة إحصائية حول مقارنة الأنشطة الصناعية 1999-2004، وتشير نتائج المسح الصناعي 2004 إلى وجود 12,690 مؤسسة تعمل في الأنشطة الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هذه المؤسسات قامت بتشغيل 58,979 مشغلاً منهم 91.4% ذكور و8.6% إناث، وأن 65.1% من مجموع المشغلين يعملون بأجر فيما 34.9% يعملون بدون أجر (من أصحاب العمل أو أفراد أسرهم)، وقد تلقى المشغلون بأجر تعويضات بلغت 161.2 مليون دولار ليلعب متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات 4,198.5 دولار سنوياً.

وأشارت الدراسة أن المؤسسات الصناعية قامت في عام 2004 بتحقيق إنتاج إجمالي بلغت قيمته 1,460.1 مليون دولار موزعة بواقع 93.5% من نشاطها الرئيسي و6.5% جراء ممارسة أنشطة ثانوية، وقد حققت هذه المؤسسات قيمة مضافة بلغت قيمتها 652.6 مليون دولار تمثل ما نسبته 44.7% من إجمالي الإنتاج، كما وقامت المؤسسات الصناعية في عام 2004 بتحقيق استثمارات بلغت قيمتها 31.7 مليون دولار مقابل اهتلاكات وصلت إلى 65.1 مليون دولار وبالتالي فإن صافي استثمار هذه المؤسسات كان سالباً بقيمة 33.4 مليون دولار. وقامت المؤسسات الصناعية في ذات العام بتصدير ما قيمته 159.2 مليون دولار أمريكي وهذا يمثل 10.9% من إجمالي الإنتاج الصناعي.

ولدى مقارنة المؤشرات الرئيسية السابقة مع ما حققته المؤسسات الصناعية من نتائج عام 1999 ويتضح أن هناك تراجعاً حدث لكافة تلك المؤشرات، فقد تراجع عدد المؤسسات الصناعية بنسبة 13.4% عما كانت عليه في عام 1999، ورافق التراجع في عدد المؤسسات تراجعاً في عدد المشغلين بلغت نسبته 17.0%، وحدث التراجع في عدد المشغلين لكلا الجنسين وللمشغلين بأجر على وجه الخصوص، فقد تراجع عدد المشغلين بأجر بنسبة وصلت إلى 18.9% مقابل 13.1% للعاملين بدون أجر، مما أدى إلى حدوث تراجع في حجم التعويضات حيث تراجعت قيمة التعويضات بنسبة 31.8%، وانخفض متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات ليصل إلى 4,198.5 دولار سنوياً في حين وصل إلى 4,486.7 دولار أمريكي سنوياً عام 1999.

وبينت الدراسة أن النتائج سجلت كذلك سجلت النتائج تراجعاً في حجم الإنتاج الصناعي بنسبة تصل إلى 3.0%، وتزامن هذا التراجع مع تواصل تراجع أعداد المشغلين خصوصاً المستخدمين بأجر منهم والتراجع في التكوين الرأسمالي لهذه المنشآت والذي تراجع بنسبة بلغت 3.0% خلال نفس الفترة.

وأظهرت الدراسة أنه على مستوى فئات حجم العمالة يغلب على مؤسسات القطاع الصناعي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2004 أنها صغيرة الحجم، إذ أن معظمها يقع ضمن فئة (1-4) مشغلين وتمثل (73.9%) من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية، وهي تشمل ما نسبته 33.8% من إجمالي عدد المشغلين، غالبيتهم (68.2%) غير مدفوعي الأجر (أصحاب العمل وأفراد أسرهم)، في حين أن 31.8% من المشغلين بأجر، ويبلغ متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات في هذه المؤسسات 3,332.5 دولار أمريكي سنوياً، وساهمت مؤسسات هذه الفئة بما نسبته 23.3% من إجمالي الإنتاج الصناعي، وساهمت بنسبة 12.1% من إجمالي الصادرات الصناعية.

أما مؤسسات فئة العمالة الثانية (5-19 مشغلاً) فتستحوذ هذه الفئة على 23.2% من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية، وتقوم بتشغيل 39.6% من إجمالي عدد المشتغلين في الأنشطة الصناعية منهم 25.7% من المشتغلين غير مدفوعي الأجر بينما 74.3% من المشتغلين في هذه المؤسسات يعملون بأجر، ويصل متوسط نصيب العامل بأجر في مؤسسات هذه الفئة إلى 3,844.0 دولار أمريكي سنوياً، وساهمت هذه المؤسسات بما نسبته 38.2% من إجمالي الإنتاج الصناعي، و39.5% من إجمالي الصادرات الصناعية.

وبينت الدراسة أن مؤسسات فئة العمالة الثالثة (20 مشغلاً فأكثر) تمثل ما نسبته 3.0% فقط من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية فيما تقوم بتشغيل 26.6% من إجمالي عدد المشتغلين في الأنشطة الصناعية منهم 6.3% من العاملين بدون أجر و93.7% يعملون في هذه المؤسسات بأجر، ويصل متوسط نصيب العامل بأجر في مؤسسات هذه الفئة إلى 4,990.6 دولار أمريكي سنوياً، وساهمت هذه المؤسسات بما نسبته 38.5% من إجمالي الإنتاج الصناعي، و48.4% من إجمالي الصادرات الصناعية.

وبينت الدراسة أنه ومن خلال أداء هذه الفئات يتضح أن الإنتاج الصناعي في الفئتين الثانية والثالثة (5 عمال فأكثر) يتركز بنسبة تصل إلى 76.7% رغم أنها تمثل فقط ما لا يزيد عن ربع المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة (26.1%)، في حين يتركز معظم تواجد المنشآت الصناعية ضمن فئة المنشآت الصغيرة والتي تشغل أقل من 5 عاملين، حيث يتضح اعتمادها على خلق فرص العمل لأصحابها أو أفراد الأسرة خاصة وأن النسبة الأعظم من العاملين فيها من غير مدفوعي الأجر.